«الشؤون» أقامت مراسم رفعه إيذانا بإطلاق احتفالاتها بأعياد الكويت الوطنية

البغلي: العلم يمثل رمزا للوحدة الوطنية بين أبناء الوطن .. والولاء للقيادة الحكيمة في بلدنا الحبيب

نفخر بتضحيات الأجيال السابقة والتي كان لها الأثر الكبير في مكانة الكويت المرموقة ضمن المنظومة الدولية

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه وأدام الأمن والسلام على الأمتين العربية والاسلامية والعالم اجمع

وزيرة الشؤون الاجتماعية خلال مراسم رفع العلم

البغلي تلقي كلمتها

وفي جولة داخل المعرض المصاحب للحفل

أقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية اليوم الأربعاء مراسم رفع العلم إيذانا بإطلاق احتفالات الوزارة بالذكرى الـ62 للعيد الوطني والـ32 ليوم التحرير تحت شعار «عز وفخر» برعاية وحضور وزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية ووزير الدولة لشؤون المرأة والطفولة المهندسة مي البغلي.

وقالت الوزيرة البغلي في كلمة بهذه المناسبة التي أقامتها إدارة الأنشطة العامة والإعلام في قطاع الرعاية الاجتماعية بالوزارة إن العلم «يمثل رمزا للوحدة الوطنية بين أبناء الوطن ويمثل الولاء للقيادة الحكيمة في بلدنا الحبيب ويعزز الانتماء لارض الوطن» معربة عن فرحتها بهذه المناسبة العظيمة.

وأضافت أن رفع علم الكويت في مختلف الميادين يعتبر فخرا للجهود والتضحيات التي قدمت من الأجيال السابقة والتي كان لها الأثر الكبير في مكانة الكويت المرموقة ضمن المنظومة الدولية وكذلك الجهود الشبابية للمضي قدما بمستقبل زاهر للوطن.

وعبرت عن شكرها وتقديرها لكل قطاعات وزارة الشؤون الاجتماعية التي لعبت دورا اساسيا في تقديم خدماتها للمواطنين والاستمرار في هذه الخدمات سائلة المولى تعالى أن يحفظ الكويت وشعبها من كل مكروه في ظل قيادة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وان يعم الامن والسلام على الامتين العربية والاسلامية والعالم اجمع.

وعلى هامش احتفالية رفع العلم افتتحت الوزيرة البغلي المعرض المقام مع نخبة من قياديي وزارة الشؤون الاجتماعية الذي شاركت به العديد من الجهات الرسمية والاهلية والفرق التطوعية بالاضافة لشركات القطاع الخاص.

بناء على قرار مجلس الوزراء اعتبارا من 23 يناير الماضي وحتى إشعار آخر

«الخدمة المدنية»: وقف التعيين بالوظائف القيادية وشغل الوظائف الإشرافية وتجميد النقل والندب والإعارة

ضرورة التزام كل الجهات الحكومية وسحب أي قرارات تكون صدرت من التاريخ الآنف ذكره أو بعده

الوقف لا يشمل حالات الإعارة إلى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو العربية داخل الكويت وخارجها

ديوان الخدمة المدنية

أعلن ديوان الخدمة المدنية أمس الاربعاء وقف التعيين بالوظائف القيادية وشغل الوظائف الاشرافية ووقف النقل والندب والاعارة.

جاء ذلك في تعميم نشره الديوان على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء في اجتماعه الاخير بشأن التأكيد على ضرورة التزام الوزراء بهذا الشأن بكل الوزارات والادارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة اعتبارا من 23 يناير الماضي حتى إشعار آخر.

وأكد الديوان ضرورة التزام كل الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بهذا القرار مع مراعاة سحب أي قرارات تكون صدرت من التاريخ الآنف ذكره او بعده واعتبارها كأن لم تكن مع مراعاة ما يترتب على ذلك من عدم جواز استمرار المسحوب قرارات شغلهم هذه الوظائف في ممارسة اعابئها أو مهامها.

وأشار إلى أن قرار اسناد الوظائف الاشرافية يخضع مجددا لاحكام قرار مجلس الخدمة المدنية لعام 2006 بشأن شروط شغل الوظائف الاشرافية وتعديلاته على أن يراعى في اي قرار يصدر بعد انتهاء الوقف أن يعمل به من تاريخ صدوره دون تضمينه أي أثر رجعي سابق على الصدور شريطة استيفاء كل الشروط المقررة عند صدور قرار اسناد الوظيفة الاشرافية بعد انتهاء الوقف.

وعن النقل الخارجي بين الجهات أوضح أنه يجب مراعاة سحب أي قرار من التاريخ ذاته وما بعده واعتباره كأن لم تكن مع ما يترتب على ذلك من عدم جواز استمرار المسحوب قرارات نقلهم أو من كانوا قد باشروا العمل دون صدور قرار بالنقل في العمل لدى الجهة المنقولين إليها.

وفيما يتعلق بالندب الخارجي بين الجهات أو تمديده أو الاعارة أو تمديدها بين الجهات المختلفة داخل البلاد أشار الديوان إلى أنه يجب سحب أي قرارات تكون صدرت من التاريخ الآنف ذكره او بعده واعتبارها كأن لم تكن مع مراعاة ما يترتب على ذلك من عدم جواز استمرار المسحوب قرارات ندبهم او تمديده او إعارتهم أو تمديدها او من انتهى ندبهم او اعارتهم دون صدور قرار بالتمديد في العمل لدى الجهة المنتدبين او المعارين إليها حتى تاريخ عودتهم الى جهة عملهم الاصلية مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وأفاد بأن هذا الوقف لا يشمل حالات الاعارة الى المنظمات الدولية او الاقليمية او العربية داخل الكويت وخارجها مؤكدا ضرورة مراعاة كل الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة مع مراعاة ما سبق بيانه والتقيد به واصدار القرارات اللازمة وفقا لكل حالة حتى وإن كانت هناك موافقات سابقة من الجهات المختصة.

«النقابة»: سنتابع سير القضية والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المُعتدي

«الصحة» تستنكر الاعتداء على موظف في «الرازي»: تصرفات مستهجنة ومرفوضة

وزارة الصحة

استنكرت وزارة الصحة واقعة الاعتداء المؤسف على موظف إداري في مستشفى الرازي، مؤكدة كامل دعمها لحفظ وحماية كامل حقوق العاملين في الوزارة.

وأعربت الوزارة عن استنكارها لمثل هذه التصرفات المستهجنة والمرفوضة بعد التواصل مع الموظف والاطمئنان على حالته، لافتة إلى متابعة سير الإجراءات القانونية بما يحفظ حقه بعد التعدي عليه بآلة حادة أثناء أداء واجبه في شأن الإجراءات التنظيمية الخاصة بمواعيد زيارة المرضى.

كما أعربت «الصحة» عن خالص تقديرها واعتزازها لجهود سائر كوادرها الطبية والفنية والإدارية، مؤكدة شديد حرصها على خلق بيئة عمل آمنة لأداء رسالتهم السامية على النحو المطلوب.

وأهابت الوزارة بالمواطنين الالتزام بالتعليمات والإرشادات الخاصة بمواعيد الزيارة، حرصاً على راحة وسلامة المرضى.

على صعيد متصل استنكر رئيس نقابة العاملين في وزارة الصحة حسين سبيل العازمي «الاعتداء على المشرف الإداري في مستشفى الرازي وهو يقوم بمهامه الوظيفية بكل أمانة وإخلاص من قبل أحد المراجعين»، مطالبا وزارة الداخلية بـ«اتخاذ أقصى العقوبات ضد كل من تسول له نفسه بالاعتداء على موظفي الصحة».

وذكر أنه «تم الاتصال مع الزميل المعتدى عليه، والاطمئنان على صحته»، مشيراً الى أنه «سيتم التحرك من قبل النقابة لمتابعة سير القضية والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المُعتدي».

وطالب العازمي وزارة الداخلية بـ«تكثيف التواجد الأمني في المرافق الصحية لحماية العاملين في القطاع الطبي الذين يبذلون الغالي والنفيس في سبيل راحة المرضى».

وتعود تفاصيل الحادثة إلى قيام شخص بالاعتداء بآلة حادة على موظف في مستشفى الرازي أثناء قيامة بأداء واجبه الوظيفي، وتم نقل المصاب إلى مستشفى الصباح لتلقي العلاج.

مدير المؤسسة قام بجولة تفقدية لمشروع بيوت شرق مدينة «صباح الأحمد»

«السكنية»: الإسراع بتنفيذ المشاريع مع الالتزام بالجدول الزمني التعاقدي وفق المواصفات الفنية المتفق عليها

خريبط: حريصون على توفير الخدمات اللازمة للمنتفعين للمشمولين بقانون من «باع بيته»

معالجة كل الملاحظات بأسرع وقت وتطبيق الجزاءات حال التقصير من قبل الشركة المنفذة

خريبط مجتمعا مع المهندسين

جانب من الجولة التفقدية

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للرعاية السكنية ناصر خريبط أمس الأربعاء الحرص على الإسراع بتنفيذ المشاريع السكنية مع الالتزام بتنفيذ الأعمال وفق المواصفات الفنية المتفق عليها مع المقاولين.

وقال خريبط في تصريح صحفي خلال جولة تفقدية لمشروع بيوت شرق مدينة «صباح الأحمد» للوقوف على مدى الالتزام بالبرنامج الزمني لأعمال المشروع واللقاء مع الشركات المنفذة للعقود إن الاعمال تشهد تقدما مؤكدا ضرورة الالتزام بالجدول الزمني التعاقدي.

وأضاف أن المؤسسة حريصة على توفير الخدمات اللازمة للمنتفعين من هذه البيوت والمشمولين بأحكام القانون رقم «2015/2» فئة من «باع بيته»، مؤكدا ضرورة معالجة كل الملاحظات بأسرع وقت والتزام المقاولين بالبرنامج الزمني.

ولفت إلى قيام المؤسسة باتخاذ الاجراءات التعاقدية في حالة عدم الالتزام أو وجود تأخير أو عدم الانجاز وفق المطلوب مشيرا إلى حرص المؤسسة على الإسراع في تنفيذ المشاريع للمواطنين والوقوف عند أي قصور من قبل الشركة المنفذة وتطبيق جميع الجزاءات حال التقصير في التنفيذ.

وشدد على أن زيارات قيادات المؤسسة ستكون دورية وتشمل كافة المشاريع الانشائية لمتابعة تنفيذ الأعمال ونسب الإنجاز في عقود هذه المشاريع.